الأمم المتحدة

S/2007/232

مجلس الأمن

Distr.: General
25 April 2007
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة**

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إليكم من السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بشأن نتائج القمة العربية التي عقدت في الرياض يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا العمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى **محمصاني**
السفير

100507 010507 07-31903 (A)

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يسرني أن أعرب لكم عن خالص التقدير على حضوركم وإسهامكم الفعال في القمة العربية وكذلك في المحادثات والاجتماعات التي عُقدت على هامشها في الرياض يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

وفي إطار متابعة التشاور والتنسيق القائم بين منظمتينا، رأيت إطلاعكم على أبرز ما جاء في إعلان الرياض والقرارات الصادرة عن هذه القمة من توجهات ومواقف عربية إزاء مختلف تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة وما يتصل بها من قضايا إقليمية وكذلك القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وذلك اتصالا بمحادثاتنا وتعزيزا للحوار وتبادل الآراء بشأنها:

## أولا – تطوير آليات عمل جامعة الدول العربية ومنظومة العمل العربي المشترك

أقرت قمة الرياض عددا من القرارات الهامة التي تهدف إلى تطوير آليات وأساليب العمل الجماعي العربي في التعامل مع جملة التحديات الاستراتيجية السياسية والتنموية التي تواجه الدول العربية والأمن الإقليمي العربي، ومن أبرزها:

١ – عقد قمة عربية تشاورية عندما تدعو الحاجة لمعالجة قضية عربية هامة أو عاجلة تستدعي التشاور وتنسيق المواقف والسياسات العربية حولها، وذلك إلى جانب الانعقاد الدوري السنوي للقمة العربية في شهر مارس من كل عام.

٢ – تكليف الأمانة العامة للجامعة والأجهزة التابعة لها التحضير لعقد قمة عربية تُخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لتبني استراتيجيات وبرامج عمل عربية متكاملة تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في العملية التنموية، وإلى بلورة مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة على تحسين نوعية الحياة للمواطن العربي، مع إعطاء الأولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران والربط الكهربائي والاتصالات، إضافة إلى مستلزمات استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية وتهيئة الظروف الضرورية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

٣ – تفعيل آليات عمل مجلس الأمن والسلم العربي بعد أن دخل نظامه الأساسي حيز النفاذ، والذي نتطلع أن يكون له دورا محوريا في الوقاية من النزاعات وتسويتها بين

الدول العربية بالطرق السلمية وهو ما يتطلب التنسيق مع مجلس الأمن ومع مجلس الأمن والسلم الأفريقي.

٤ - تكليف الأمانة العامة للجامعة والمنظمات والأجهزة العربية المعنية بمتابعة موضوع تطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، وذلك في ضوء التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام للجامعة إلى قمة الرياض حول هذا الموضوع، وبناء على ما جاء في إعلان الرياض بشأن إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يستجيب لحاجات التطوير والتحديث الشاملة ويرسخ قيم الحوار والإبداع ومبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة العربية.

## ثانيا - القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي

١ - أكدت قمة الرياض مجددا على التمسك بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، ودعت حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة، واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كافة المسارات. وكلفت القمة اللجنة الوزارية العربية الخاصة بهذه المبادرة مواصلة جهودها، وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية والأطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها.

٢ - كما أكدت القمة على الدعم الكامل لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى رفضها التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره، ودعت المجتمع الدولي إلى رفع هذا الحصار فورا والاعتراف بهذه الحكومة والتعامل معها دون تمييز، واستئناف تقديم المساعدات والمنح المالية والاقتصادية لها، كما أقرت القمة مواصلة تقديم الدعم المالي العربي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ وقدره ٥٥ مليون دولار شهريا ولمدة سنة ابتداء من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٣ - أدانت القمة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل وفي محيط المسجد الأقصى، ودعت المنظمات والهيئات الدولية المعنية ولا سيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وأكدت القمة رفضها لجميع الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تهويد مدينة القدس وضمها، وكذلك أكدت على عدم شرعية الجدار العازل والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبت مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين لحمايته من

الانتهاكات الإسرائيلية المتمادية لحقوقه الوطنية المشروعة، وطالبت بالإفراج العاجل عن الأسرى الفلسطينيين وخاصة النساء الفلسطينيات الأسيرات والأطفال في السجون الإسرائيلية وذلك تفعيلا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤ - كما أكدت القمة على المواقف العربية الثابتة في دعم حق سوريا في استعادة الجولان السوري المحتل، ورفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان السوري، واعتبرت استمرار هذا الاحتلال تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة.

## ثالثا - التضامن مع لبنان ودعمه

- تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته بما يحفظ الوحدة اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.

- التأكيد على ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار ثابت ودائم، وإدانة الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والترحيب بخطة النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية لبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى أخذ الاقتراح اللبناني بخصوص منطقة مزارع شبعا الوارد في هذه الخطة في الاعتبار عند بحث هذه القضية وبما يضمن حقوق لبنان.

- كما أكدت القمة على أن الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الإرهابية الذي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري والجرائم الإرهابية الأخرى، ومثول المتهمين أمام المحكمة ذات الطابع الدولي لينالوا عقابهم العادل بعيدا عن الانتقام والتسييس، وفقا للنظام الذي سيعتمد لهذه المحكمة في إطار توافق اللبنانيين وبناء على طلب الحكومة اللبنانية ووفقا للأنظمة والأصول الدستورية اللبنانية المرعية، سيساهم في تحقيق العدالة وتعزيز إيمان اللبنانيين بنظامهم الديمقراطي.

- كما دعت القمة جميع الفئات والقوى اللبنانية إلى الحوار الوطني على أساس الجوامع المشتركة، وما تحقق على صعيد التوافق الوطني، بهدف التوصل إلى حلول تفوت الفرصة على كل من يريد العبث بأمن لبنان واستقراره الوطني، وبما يضمن الوصول إلى حل للأزمة السياسية الراهنة، ويمكن جميع اللبنانيين من إعمال القانون والالتزام بالدستور اللبناني واتفاق الطائف، وعبرت القمة عن دعمها لجهود المملكة العربية

السعودية والأمين العام للجامعة من أجل حل الأزمة السياسية الراهنة والحفاظ على وحدة لبنان وأمنه واستقراره.

## رابعا – تطورات الأوضاع في العراق

- أولت القمة أهمية خاصة لتطورات الوضع في العراق، وأقرت تصورا عربيا شاملا للحل السياسي والأمني لما يواجه العراق من تحديات، يرتكز على العناصر التالية:

– احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الإسلامية، ورفض أي دعاوى لتقسميه، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

– إن تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلا أمنيا وسياسيا متوازيا يُعالج أسباب الأزمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب.

– تأكيد احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي، وإن تحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الدستورية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم ومساندة الدول العربية ودول الجوار لكافة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها جهود الحكومة العراقية، وذلك لإنجاز ما يلي:

- العمل على توسيع العملية السياسية، بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.
- مواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائيا ونبذ الفئات التي تسعى لإشعال هذه الفتنة والتصدي لها، وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في أقرب وقت ممكن ومناسب.
- الإسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور بما يحقق الوفاق الوطني العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.
- مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية.
- التأكيد على المواطنة والمساواة كأساس لبناء العراق الجديد.
- الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.

- قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة.
- تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية ومهنية وصولا إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.

▪ كما أكدت القمة على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتصدي للإرهاب ووقف أعمال العنف التي تهدد وحدته أرضا وشعبا، والطلب من الأمين العام للجامعة واللجنة الوزارية العربية الخاصة بالعراق متابعة الجهود والاتصالات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية من أجل مساعدة العراق على تجاوز التحديات الراهنة.

## خامسا – دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان

▪ أكدت القمة على أهمية تكثيف التعاون بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والحكومة السودانية من أجل الإسراع في تنفيذ اتفاقية أبوجا للسلام في دارفور والتفاهمات التي تم التوصل إليها في كل من أديس أبابا، وأبوجا، وكذلك على أهمية العمل على ضم الحركات غير الموقّعة على اتفاق أبوجا إلى عملية السلام من أجل تسريع جهود المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية شاملة وعاجلة للنزاع تُنهي المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور، وكذلك دعت القمة اللجنة الثلاثية بعضوية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية إلى عقد اجتماع عاجل على مستوى الخبراء المعنيين للتوصل إلى اتفاق حول سُبل دعم الأمم المتحدة لقوات الاتحاد الأفريقي العاملة في دارفور.

## سادسا – دعم جمهورية الصومال

▪ رحبت القمة بقرار الحكومة الانتقالية الصومالية عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في الصومال وأكدت على أهمية التحضير الجيد لهذا المؤتمر على أن يكون شاملا لجميع الأطراف الصومالية، وطالبت القمة بالإسراع في نشر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) من أجل توفير الأمن في الصومال وبما يسمح بتحقيق انسحاب مبكر للقوات الإثيوبية.

## سابعا – احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة

- أكدت القمة مجددا على دعم الدول العربية المطلق لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على هذه الجزر الثلاث، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على هذه الجزر المحتلة.

## ثامنا – إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والقضايا ذات الصلة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية

- قررت القمة تكليف وزراء الخارجية العرب تقييم السياسة العربية التي اتبعت على مدار العقود الثلاثة الماضية تجاه المبادرة الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وطرح البدائل أمام القمة العربية القادمة، وذلك في ضوء عدم استجابة المجتمع الدولي للمطلب العربي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما قررت القمة أيضا تعليق أعمال اللجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي والتي أنشئت عام ١٩٩٤، لحين إعادة تقييم السياسة العربية في ضوء المتغيرات الدولية.

- كما دعت القمة الدول العربية إلى التوسع في استخدام التقنيات النووية السلمية في مختلف المجالات التي تخدم التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقَّعتها هذه الدول، كما كلفت القمة الأمانة العامة وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

## تاسعا:

- إضافة إلى ما تقدم، اتخذت قمة الرياض عددا من القرارات الهامة بشأن قضايا سياسية عربية أخرى تتعلق بتوفير الدعم العربي لجمهورية القمر المتحدة وبالنزاع حول قضية لوكيربي حيث أكدت القمة على حق الجماهيرية العربية الليبية المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها، وكذلك حول التضامن العربي التام مع سوريا ورفض ما يُسمى بقانون ''محاسبة سوريا'' واعتباره تجاوزا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، كما دعت القمة الإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بنَّاء مع سوريا لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.

- كما اتخذت القمة مجموعة قرارات تتعلق بالإرهاب الدولي وسُبل مكافحته، ودعم حوار الحضارات، وأقرت وضع خطة عربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤، إضافة على قراراتها بشأن تعزيز أطر التعاون العربي الجماعي مع مختلف التجمعات والكيانات والدول النافذة وبالخصوص مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الجنوبية والصين وغيرها من الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة.

وأخيرا، أود أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم مجددا حرصي الشخصي على استمرار ومواصلة التشاور معكم لتوسيع آفاق التعاون القائم بين منظمتينا في إطار سعينا المشترك لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

(توقيع) عمرو **موسى**